

تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات الصينية-الهندية

نور صفاء فخري الحديثي
جامعة النهريين

mhallaf@yahoo.com

الملخص

ترددت أحداث الصراع الدائر في أوكرانيا في جميع أنحاء العالم، مما أثر على الديناميكيات الجيوسياسية بطرق غير متوقعة. ومن بين البلدان المتضررة، تجد الهند والصين، القوتان الآسيويتان الرئيسيتان، نفسيهما تبحران عبر شبكة معقدة من التحديات الدبلوماسية وعمليات إعادة المعايرة الاستراتيجية. يستكشف هذا المقال التأثير المتعدد الأوجه للأزمة الأوكرانية على العلاقة بين الهند والصين، ويتعمق في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. لقد وضعت الأزمة الأوكرانية الهند والصين في حالة توازن دبلوماسي دقيق، اتبعت كلا الدولتين عدم الانحياز وامتنعتا عن الانحياز علناً إلى أي طرف في الصراعات الدولية. ومع ذلك، فإن تصاعد التوترات بين روسيا والقوى الغربية بشأن أوكرانيا أدى إلى توتر هذا الحياد. وتواجه الهند، القريبة تقليدياً من روسيا، ضغوطاً من حلفائها الغربيين للتنبؤ بالتصرفات الروسية. وفي الوقت نفسه، دعمت الصين بشراكتها الاستراتيجية مع روسيا موقف موسكو بحذر.

وقد أدى هذا الاختلاف في المواقف بشأن القضية الأوكرانية إلى درجة من الاحتكاك في العلاقات الهندية الصينية. وكان تحالف الهند مع الديمقراطيات الغربية بشأن جوانب معينة من الأزمة الأوكرانية قد أثار الدهشة في بكين، الأمر الذي أدى إلى مخاوف بشأن نوايا الهند وشراكتها الطويلة الأمد مع روسيا. وعلى العكس من ذلك، أثار دعم الصين المطلق لروسيا تساؤلات في نيودلهي حول التزام بكين بالاستقرار الإقليمي واستعدادها لاحترام الحكم الذاتي الاستراتيجي للهند. كما أثرت الأزمة الأوكرانية على العلاقات الاقتصادية بين الهند والصين. ويعد كلا البلدين مستهلكين رئيسيين لموارد الطاقة، وقد أدى الصراع إلى تعطيل أسواق الطاقة العالمية، مما أدى إلى تقلبات في أسعار النفط والغاز. وتواجه الهند، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، التحدي المتمثل في تخفيف التداعيات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الطاقة. وسعت الصين، باعتبارها منتجاً ومستهلكاً رئيسياً للطاقة، إلى الاستفادة من نفوذها الاقتصادي لتأمين إمدادات طاقة مستقرة وسط الاضطرابات.

علاوة على ذلك، دفع الاضطراب الناجم عن الصراع الهند والصين إلى إعادة تقييم استراتيجياتهما التجارية والاستثمارية. ومع اضطرابات سلسلة التوريد والشكوك في الأسواق العالمية، يستكشف كلا البلدين سبل تنويع شراكتهما الاقتصادية وتقليل الاعتماد على طرق التجارة الضعيفة. وقد يؤدي هذا السعي إلى المرونة الاقتصادية إلى تجديد الجهود من أجل التعاون الثنائي بين الهند والصين، وخاصة في قطاعات مثل تطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا. ومن منظور استراتيجي، فإن الأزمة الأوكرانية تخلف عواقب على الحسابات الأمنية في الهند والصين. وقد سلط الصراع الضوء على هشاشة النظام الدولي ومخاطر تصاعد التوترات بين القوى الكبرى. وفي هذا السياق، تشعر كل من الهند والصين بالقلق من الانجرار إلى مواجهة جيوسياسية أوسع نطاقاً من شأنها أن تقوض مصالحهما الأمنية. وبالنسبة للهند فإن الأزمة الأوكرانية تسلط الضوء على أهمية الحفاظ على التوازن

بين علاقاتها مع روسيا والغرب. وتسعى نيودلهي إلى الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي مع حماية مصالحها الوطنية في بيئة عالمية متقلبة. وعلى نحو مماثل، تحرص الصين على تجنب العزلة دبلوماسياً وتسعى إلى حماية مصالحها المتوسعة في مناطق مثل آسيا الوسطى والشرق الأوسط. لقد ضخت الأزمة الأوكرانية تعقيدات جديدة إلى العلاقة بين الهند والصين، واختبرت فطنتهما الدبلوماسية وبصيرتهما الاستراتيجية. وبينما أدى الصراع إلى توتر جوانب معينة من علاقاتهما الثنائية، فقد خلق أيضاً فرصاً للحوار والتعاون. وبينما تخوض الهند والصين تداعيات الأزمة الأوكرانية، يتعين عليهما أن يتعاملا بحذر، مع مراعاة الحاجة إلى دعم الاستقرار، وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وحماية مصالحهما الوطنية في نظام عالمي متزايد الغموض.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأوكرانية، العلاقات الصينية -الهندية

The impact of the Ukrainian war on Sino-Indian relations

Abstract

The conflict in Ukraine has reverberated around the world, affecting geopolitical dynamics in unexpected ways. Among the affected countries, India and China, the two major Asian powers, find themselves navigating a complex web of diplomatic challenges and strategic recalibrations. This article explores the multifaceted impact of the Ukraine crisis on the India-China relationship, delving into the political, economic and strategic dimensions. The Ukraine crisis has put India and China in a delicate diplomatic balance. Both countries have followed non-alignment and refrained from openly taking sides in international conflicts. However, escalating tensions between Russia and Western powers over Ukraine have strained this neutrality. India, traditionally close to Russia, is facing pressure from its Western allies to denounce Russian actions. At the same time, China, with its strategic partnership with Russia, cautiously supported Moscow's position.

This difference in positions on the Ukrainian issue has led to a degree of friction in India-China relations. India's alliance with Western democracies on certain aspects of the Ukrainian crisis has raised eyebrows in Beijing, leading to concerns about India's intentions and its long-term partnership with Russia. Conversely, China's unwavering support for Russia has raised questions in New Delhi about Beijing's commitment to regional stability and its willingness to respect India's strategic

autonomy. The Ukrainian crisis also affected economic relations between India and China. Both countries are major consumers of energy resources, and the conflict has disrupted global energy markets, leading to fluctuations in oil and gas prices. India, which relies heavily on energy imports, faces the challenge of mitigating the economic fallout from rising energy costs. As a major energy producer and consumer, China has sought to leverage its economic clout to secure stable energy supplies amid the turmoil.

Moreover, the turmoil caused by the conflict has prompted India and China to reevaluate their trade and investment strategies. With supply chain disruptions and uncertainties in global markets, both countries are exploring ways to diversify their economic partnerships and reduce reliance on vulnerable trade routes. This quest for economic flexibility may lead to renewed efforts for bilateral cooperation between India and China, especially in sectors such as infrastructure development and technology transfer. From a strategic perspective, the Ukrainian crisis has consequences for the security calculations of India and China. The conflict has highlighted the fragility of the international system and the risks of escalating tensions between major powers. In this context, both India and China are concerned about being drawn into a broader geopolitical confrontation that would undermine their security interests. For India, the Ukrainian crisis highlights the importance of maintaining a balance between its relations with Russia and the West. New Delhi seeks to maintain its strategic independence while protecting its national interests in a volatile global environment. Likewise, China is keen to avoid isolation diplomatically and seeks to protect its expanding interests in regions such as Central Asia and the Middle East. The Ukraine crisis has injected new complexities into the relationship between India and China, testing their diplomatic acumen and strategic foresight. While the conflict has strained certain aspects of their bilateral relations, it has also created opportunities for dialogue and cooperation. As India and China navigate the fallout from the Ukrainian crisis, they must tread carefully, keeping in mind the need to support stability, promote economic prosperity, and protect their national interests in an increasingly uncertain global order.

Keywords: Ukrainian war, Chinese-Indian relations

المبحث الأول: العلاقات الهندية- الروسية بعد الحرب الأوكرانية

اولاً: لمحة تاريخية عن العلاقات الهندية- الروسية

تتمتع نيودلهي وموسكو بعلاقات وثيقة إلى حد كبير منذ الأيام الأولى للحرب الباردة. وقد أدى التوقيع على معاهدة السلام والصداقة والتعاون لمدة 20 عاماً في عام 1971 في ذروة أزمة باكستان الشرقية، إلى تعزيز هذه العلاقة بشكل كبير⁽¹⁾. على الرغم من نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تنامي العلاقات بين الهند والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، ظلت روسيا شريكاً مهماً ومصدرًا رئيسياً للطاقة وواردات الأسلحة الهندية. إن الرغبة في الحفاظ على علاقات قوية مع روسيا كان بسبب مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك دعم موسكو طويل الأمد لموقف الهند بشأن كشمير واعتماد الهند على صناعة الأسلحة الروسية مما دفع الهند إلى تجنب إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا.

(2)

ورغم أن هذه العلاقات الوثيقة تؤثر على الحسابات الاستراتيجية الحالية للهند، فمن الأرجح أن الحرب في أوكرانيا ستضر بالعلاقات الهندية الروسية، وخاصة في المستقبل غير البعيد. وسوف تهدد الحرب العلاقات الدفاعية بين الهند وروسيا، وقد يشكل اعتماد روسيا المتزايد على الصين، التي لا تزال منخرطة معها في مواجهة على طول خط السيطرة الفعلية في جبال الهيمالايا، مخاطر كبيرة على أمن الهند في المستقبل. ومن الممكن أن تتحسن علاقات الطاقة بين روسيا والهند مع سعي روسيا إلى توجيه صادراتها الهيدروكربونية والنووية إلى آسيا⁽³⁾. ومع ذلك، هذه المكاسب في حدها الأدنى بسبب القيود التي تفرضها العقوبات الغربية وجغرافية البنية التحتية للطاقة. و أن يؤدي بحث روسيا عن مشتريين جدد لصادراتها من النفط والغاز الطبيعي إلى تحسين علاقات روسيا مع كل من منافسي الهند، الصين وباكستان، بسبب خطوط أنابيب النفط والغاز الحالية والمخطط لها.

(4)(5)

ثانياً: العلاقات الهندية الروسية في المجال العسكري

ظهرت العديد من التحديات المحتملة لعلاقات الهند مع روسيا في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. أدت العقوبات المفروضة على روسيا إلى إزالة العديد من الشركات الروسية، وخاصة شركات الدفاع، من النظام المصرفي الدولي والحد من وصول روسيا إلى المواد والتقنيات الرئيسية لتصنيع أنظمة الأسلحة المتقدمة، مما أدى إلى تعقيد مبيعات الأسلحة الروسية والعتاد إلى الهند⁽⁶⁾. كانت الخسائر في أوكرانيا مذهلة فقد شملت بعض الأنظمة العسكرية التي يستخدمها الجيش الهندي، والتي من المرجح أن تحد من تصدير هذه الأنظمة وقطع الغيار إلى الهند حيث تعطي روسيا الأولوية

للاستبدال والإصلاح. ستؤدي العزلة السياسية والاقتصادية لروسيا إلى زيادة اعتماد روسيا على الصين، مما قد يضع موسكو بشكل متزايد على الجانب الخطأ من وجهة نظر نيودلهي (7)(8)(9). وفي الوقت نفسه، فإن تأخير أو إلغاء مبيعات الأسلحة الروسية للهند سيقلل من جاهزية الهند وقدراتها. وهذا سيزيد الضغط على الحكومة الهندية للتحالف بشكل أوثق مع المنافسين الروس مثل الولايات المتحدة واليابان، وقد تؤدي هذه التحديات الجديدة إلى تعقيد القضايا التي كانت تنشأ بالفعل في العلاقات الهندية الروسية. سعت روسيا إلى إقامة علاقات أوثق مع الصين لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة لعدة سنوات وهذا التحالف من شأنه أن يعقد العلاقات الهندية الروسية نظراً للمنافسة الشديدة بين قطبي آسيا والمواجهة الحدودية المستمرة بينهما. وفي الوقت نفسه، سعت الهند إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة وشركائها وأهمهم اليابان وأستراليا لتحقيق التوازن مع الصين. وتعتبر كل من الولايات المتحدة واليابان منافسين مهمين لروسيا (10). كما قامت روسيا بمبادرات تجاه باكستان لعدة أسباب استراتيجية واقتصادية بما في ذلك التنافس مع الولايات المتحدة على النفوذ في إسلام آباد، وتحسين العلاقات مع لاعب مهم في السياسة الأفغانية، وبيع النفط والغاز الروسي للمستهلكين الباكستانيين على الرغم من التنافس الباكستاني مع الهند (11). أخيراً، حاولت الهند تقليل اعتمادها على الأسلحة ذات المنشأ الروسي لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، والحصول على أسلحة أمريكية أو إسرائيلية أو أوروبية عالية الجودة، والاستثمار في صناعة الأسلحة المحلية (12) وسوف يؤدي غزو روسيا لأوكرانيا إلى تعزيز هذه الاتجاهات.

ثالثاً: العلاقات الهندية الروسية في مجال الطاقة

روسيا ليست المصدر الرئيسي للنفط أو الغاز الذي تستورده الهند، وفقاً لإحصائيات بنك الصادرات والواردات التابع لوزارة التجارة والصناعة الهندية، شكلت واردات النفط من روسيا أقل من 0.4% من واردات الهند من النفط والغاز الطبيعي في السنة المالية 2019-2020. ومع ذلك، سعت الهند إلى زيادة هذه الواردات والاستثمارات الهندية في استخراج المواد الهيدروكربونية على الرغم من أن هذا الاستثمار لا يزال صغيراً (12). قدر المسؤولون الهنود أن 10% من واردات الهند من النفط الخام في مايو 2022 جاءت من روسيا، مما يجعل روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط المستورد لهذا. (13) (14) وتشارك هيئة النفط والغاز الطبيعي (ONGC) التي تديرها الحكومة في الهند حالياً في استخراج النفط والغاز قبالة سخالين في المحيط الهادئ، واستثمرت في منشأة للغاز الطبيعي المسال بالقرب من سانت بطرسبرغ (15). كما استثمرت الشركات الهندية، بما في ذلك شركة ONGC، في حقول الغاز الطبيعي في شرق سيبيريا والقطب الشمالي (16)(17).

أدت القوانين والقيود النووية في الهند إلى الحد من الاستثمار الغربي في الصناعة النووية المدنية الصغيرة، مما سمح لروسيا التي وافقت حكومتها على تحمل المسؤولية في حالة وقوع حادث نووي بالظهور كشريك رئيسي للطاقة النووية للهند⁽¹⁸⁾. ففي عام 2015 اتفق كلا من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وناريندرا مودي على توسيع الاستثمار الروسي في قطاع الطاقة النووية في الهند، مع تعهد بوتين في قمة منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2014 بمضاعفة عدد المحطات النووية المدنية التي وافقت روسيا في السابق على بنائها في الهند. وفي ديسمبر/كانون الأول 2021، اتفق مودي وبوتين على التعاون النووي المدني لتوسيع العلاقات العلمية بين الهند وروسيا، خاصة في المجالات المتعلقة بالطاقة والبيئة⁽¹⁹⁾⁽²⁰⁾.

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، اتخذت الدول الأوروبية خطوات لتقليل اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي الروسي. ونتيجة للعقوبات الأوروبية والأمريكية، تقدر الحكومة الروسية أنها ستخفض صادراتها من النفط بنسبة 1.2%، والمنتجات النفطية بنسبة 20%، والغاز الطبيعي بنسبة 10%⁽²⁰⁾ وتبحث روسيا عن عملاء جدد، مع خصم مبيعات النفط والغاز الطبيعي لدول في آسيا، لمنع حدوث تخفيضات أكبر في حجم صادراتها من المواد الهيدروكربونية. وقد ارتفعت الواردات الهندية من النفط الخام الروسي منذ غزو أوكرانيا، حيث عوضت المشتريات الهندية إلى حد كبير مع انخفاض الطلب من شمال غرب أوروبا كما فعلت الصادرات الهندية من الديزل وغيره من المنتجات النفطية المكررة⁽²¹⁾. يشعر العديد من المشتريين الأوروبيين بالقلق من شراء النفط من روسيا ولكنهم على استعداد لشراؤه بعد تكريره في الهند. وقد عززت صادرات النفط المكرر هذه أرباح مصافي التكرير الهندية بشكل كبير، حيث يمكنها شراء النفط بسعر مخفض للغاية من المصادر الروسية ثم بيع المنتج النهائي بأسعار دولية مرتفعة⁽²²⁾⁽²³⁾.

إن فرصة شراء النفط الروسي بسعر مخفض تعتبر فائدة للهند. ومع ذلك، هناك عاملان سيحدان من التأثير الإيجابي للحرب على علاقات الطاقة بين روسيا والهند. أولاً، البنية التحتية الحالية للطاقة ليست مناسبة لزيادة صادرات النفط والغاز الروسية إلى الهند بشكل كبير. وهذا ينطبق بشكل خاص على الغاز الطبيعي. إن إعادة توجيه صادرات الغاز الطبيعي من أوروبا إلى الهند ودول آسيوية أخرى ستطلب استثمارات مالية ومادية كبيرة في بناء خطوط أنابيب جديدة للغاز الطبيعي تربط حقول النفط والغاز في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي إلى وجهات في شرق وجنوب آسيا ونظراً لجغرافية جنوب آسيا، فإن خط الأنابيب الذي يمتد من روسيا إلى الهند سوف يحتاج إلى المرور عبر باكستان وأفغانستان، وهو ما يشكل خطر التدخل من قبل الحكومة الباكستانية أو طالبان، أو

الجماعات الإرهابية المتمركزة في تلك البلدان. أما العامل المعقد الثاني فهو العقوبات الغربية. وكان عدم رغبة شركات التأمين في المخاطرة بانتهاك العقوبات الدولية سبباً في تعقيد الاستثمارات الهندية القائمة في حقول النفط الروسية بالقرب من جزيرة سخالين في شمال المحيط الهادئ. يتطلب نقل النفط من سخالين استخدام ناقلات من النوع الجليدي. على الرغم من أنها ليست كاسحات جليد حقيقية، إلا أنها تحتوي على أجسام مصممة للتنقل عبر الجليد الأضعف دون مرافقة أو عبر الجليد المعتدل أو الثقيل مع مرافقة كاسحة الجليد⁽²⁴⁾. تتطلب هذه الناقلات تأميناً للعمل، ولكن بسبب العقوبات الغربية، لم تتمكن الشركات الروسية من تأمين ناقلاتها من الدرجة الجليدية. إن الاستثمار المستقبلي في نقل النفط أو الغاز سيتطلب أسطولاً أكبر من الناقلات، والتي ستكون عرضة لنفس مشاكل التأمين.

لن تشهد علاقات الطاقة النووية تأثيرات إيجابية أو سلبية، على الأقل على المدى القصير. ومن غير المرجح أن تؤثر الحرب في أوكرانيا بشكل كبير على مبيعات الوقود النووي والتكنولوجيا المدنية. لقد تجاهلت العقوبات الغربية عمداً القطاع النووي المدني، خشية أن تؤدي إلى شل القطاع على مستوى العالم. لقد بنت روسيا هيمنتها العالمية على مدى العقود القليلة الماضية بسبب معارضة الطاقة النووية في الولايات المتحدة، إلى جانب العوامل الهيكلية التي جعلت التنافس على النفوذ في سوق الطاقة النووية أكثر أهمية بالنسبة لروسيا وأقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة وسوف تستمر الهند، على وجه التحديد، في الاعتماد على مبيعات الوقود والتكنولوجيا من روساتوم، شركة الطاقة النووية المملوكة للدولة في روسيا، لأن مفاعلات كودانكولام في الهند روسية الصنع وتعتمد على الوقود المنتج في روسيا وقطع الغيار الروسية لتعمل.

رابعاً: الموقف الهندي من الحرب الأوكرانية

كان موقف الهند من الحرب الأوكرانية موضوعاً لتغطية إخبارية وانتقادات غربية واسعة النطاق، منذ الغزو الروسي في فبراير 2022. وغالباً ما يشير المنتقدون إلى زيادة مشتريات الهند من الوقود الروسي، وامتناع الهند من التصويت في الأمم المتحدة لإدانة روسيا، وقرارات جديدة. رفض دلهي انتقاد فلاديمير بوتين بشكل مباشر كدليل على المحاباة الهندية لموسكو. الهند، وفقاً لبعض المعلقين البارزين، "انحازت إلى جانب روسيا". "أما الواقع فهو مختلف تماماً. وفي حين أنه من الصحيح أن الحكومة الهندية لم تكن صريحة مثل نظيراتها الغربية في إدانة الغزو الروسي أو قطع العلاقات الاقتصادية، فإن القراءة المتأنية للدبلوماسية الهندية تشير إلى أن نيودلهي لا تدعم الحرب الروسية، وقد أشارت مراراً وتكراراً إلى عدم موافقتها، وإن كان ذلك في بعض الأحيان بطرق خفية. علاوة

على ذلك، من غير المرجح أن تنجح محاولات الولايات المتحدة لدق إسفين بين البلدين، وتخطر بتقويض التقارب في صراع أكثر أهمية يدور في منطقة المحيطين الهندي والهادي(26)(25). إن إحجام الهند عن انتقاد حرب بوتين، مسترشدة جزئياً بإرث عدم الانحياز والذي يتوافق في السراء والضراء مع تاريخها الدبلوماسي الطويل في تجنب الانتقادات الصريحة للقوى العظمى المنخرطة في صراعات خارجية. وينطبق هذا حتى على الحروب التي لا توافق عليها الحكومة الهندية، مثل الغزو الأميركي للعراق وحتى لو لم تكن نيودلهي تميل نحو الغموض الدبلوماسي، فإنها ستكون مترددة في الانفصال بشكل حاد عن موسكو لأسباب عملية. ولا يزال الجيش الهندي يعتمد بشكل كبير على روسيا بعد عقود من توريد واردات الأسلحة من موسكو منذ معاهدة الدفاع بين البلدين عام 1971. ونظراً لوقوعها بين منافسين مسلحين نووياً، الصين وباكستان، اللتين تخوض معهما نزاعين إقليميين نشطين، تعتقد الحكومة الهندية أنها لا تستطيع تحمل تعريض قدراتها الدفاعية للخطر التي تعتمد على روسيا في تقديم الخدمات وقطع الغيار والذخيرة من خلال استخدام الأسلحة النووية مما خلق قطيعة عامة مع موسكو(28)(27).

علاوة على ذلك، امتنعت الهند عن التصويت في العديد من الأصوات في الأمم المتحدة التي تنتقد بوتين، فقد أعربت الحكومة الهندية مرارا وتكرارا عن عدم ارتياحها لتصرفات روسيا. وفي مارس/آذار عام 2022، عندما طلبت روسيا دعم الهند لاستصدار قرار إيجابي من مجلس الأمن بشأن أوكرانيا، رفضت نيودلهي ذلك. في أغسطس/آب من العام نفسه، عندما ذبحت القوات الروسية مدنيين أوكرانيين في بوتشا، أدانت الحكومة الهندية هذه الفظائع ودعت إلى إجراء تحقيق دولي. وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أوضحت الحكومة الهندية أنها "منزعجة بشدة إزاء التحول الأخير في التطورات في أوكرانيا"، ودعت إلى "الوقف الفوري للأعمال العدائية"، وأصرت على أن "الحوار هو الحل الوحيد". وفي شهر مايو/أيار الماضي، علقت روسيا والهند الجهود الرامية إلى تسوية التجارة الثنائية بالروبية، بعد أشهر من فشل المفاوضات في إقناع موسكو بالاحتفاظ بالروبية في خزائنها. وبعد أسابيع، التقى رئيس الوزراء الهندي مودي بالرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي شخصياً في هيروشيما، على هامش قمة مجموعة السبع. وقال زيلينسكي إن "حرب أوكرانيا قضية كبيرة في العالم". "أنا لا أعتبرها مجرد مسألة اقتصادية أو سياسية بالنسبة لي، إنها قضية إنسانية وأنا سنفعل كل ما في وسعنا لحل الحرب". ورغم أن الهند تظل مترددة في انتقاد بوتن بشكل مباشر، فمن المرجح لأسباب تكتيكية واستراتيجية أن يلقي الصراع في أوكرانيا بثقله على التوقعات الطويلة الأمد المتدهورة بالفعل للعلاقات الهندية الروسية(30)(29).

ومن المرجح أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى مزيد من التوتر في العلاقات الدفاعية بين البلدين حيث ألغت الهند مؤخرًا صفقة طال انتظارها لشراء 48 طائرة هليكوبتر إضافية من طراز Mi-17 V5 متوسطة الرفع، بالإضافة إلى شراء 21 مقاتلة أخرى من طراز MiG-29 و 12 مقاتلة من طراز Sukhoi-30MKI من روسيا. ومع الضغط الهائل على مخزونات وقدراتها الصناعية الدفاعية، نتيجة لغزوها لأوكرانيا، ولذلك سوف تكافح روسيا بشكل متزايد لتلبية احتياجات سوق الأسلحة ذات القيمة العالية وعلى المستوى الاستراتيجي، يعمل الصراع الأوكراني على تسريع تحول أكثر أهمية لاحتضان روسيا للصين. وقد تمت صياغة الشراكة الهندية الروسية في عام 1971 وسط تحالف متبادل ضد الصين. وكان تخفيض الأسلحة الروسية والتصويتات المؤيدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سبباً في منح الهند بعض الحماية ضد جارها الشرقية في الوقت الذي فرضت فيه أميركا حظراً على مبيعات الأسلحة إلى الهند(32)(31).

ومع تحسن العلاقات بين بكين وموسكو بعد مطلع الألفية الثانية، سارع العديد من المحللين الهنود إلى رفض الوفاق بين الصين وروسيا باعتباره شراكة تكتيكية عابرة. وعندما تحولت روسيا إلى الصين بشكل أكثر بعد غزوها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، ظلت نيودلهي تأمل في إمكانية عكس هذا الاتجاه. وإن قرب روسيا المتزايد من الصين منذ غزوها لأوكرانيا، بعد ثلاثة أسابيع بالضبط من إعلان الرئيسين شي جين بينج وبوتين عن "شراكة بلا حدود" في بكين، يعمل على تقليص المفاهيم المتبقية حول التغيير الروسي مع الصين. ومن نواحٍ عديدة، تتطلع الهند الآن إلى الولايات المتحدة، وليس روسيا، باعتبارها خيارها الأساسي لموازنة صعود الصين. كان هناك وقت اعتمدت فيه الهند على الأسلحة الروسية المتقدمة للحفاظ على تفوقها النوعي على القوات الصينية. والآن، لا تتبع روسيا نفس المنصات للصين فحسب، بل تتقدم بكين على نيودلهي في قائمة الانتظار. وكانت روسيا غائبة بشكل واضح عندما أثارت القوات الصينية أزمة مميتة على طول الحدود المتنازع عليها مع الهند في عام 2020، مما أدى إلى سقوط ما يقرب من عشرين ضحية هندية. وعلى النقيض من ذلك، أدانت الولايات المتحدة تصرفات الصين وسارعت إلى إرسال الإمدادات إلى الهند خلال الأزمة(34)(33).

المبحث الثاني: العلاقات الصينية- الروسية بعد الحرب الأوكرانية

أولاً: لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية - الروسية

مع انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991، شرع الرئيس الروسي بوريس يلتسين في البداية إلى اتباع تحالف علني مؤيد للغرب. ولكن مع تبلور الدولة الروسية خلال العام الأول من وجودها،

أصبحت السياسات في نهاية المطاف أكثر توازناً قليلاً. بعد زيارة وزير الخارجية الروسي كوزيريف والرئيس يلتسين لبكين في عام 1992، وأعقب ذلك انسحاب القوات الروسية من منغوليا في نفس العام. وتم تخفيض مماثل للقوات في الشرق الأقصى الروسي حيث أعيد نشر 200 ألف جندي، وفي ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه تم التوصل إلى اتفاق لسحب الأسلحة الهجومية والقوات على بعد 100 ميل من الحدود⁽³⁵⁾. وعلاوة على ذلك، أعلن يلتسين خلال القمة مع القادة الصينيين في عام 1992 أن أحد أسباب تحول الروسي نحو الصين كان الضغط الداخلي الذي مارسه القوميون ودعمهم الانتخابي القوي من خلال التحالف مع الصين، كان بإمكان يلتسين أن يدعي أنها كانت تعمل على تحقيق التوازن للحد من الهيمنة⁽³⁷⁾(36).

في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 1992 إلى ديسمبر/كانون الأول 1999، عقد بوريس يلتسين وجيانغ زيمين سبع قمم حيث أشار الخطاب السياسي إلى التحسن التدريجي في العلاقات الثنائية عاماً بعد عام. وفي الواقع، في عام 1993، كان جيانغ زيمين أول رئيس صيني يزور روسيا. وأعقب ذلك في عام 1994 والتي تبني من خلالها "الشراكة البناءة" بين روسيا والصين، ولكن الأمور لم تبدأ في التغيير بشكل ملحوظ إلا في عام 1996. ففي أبريل من ذلك العام، وقع يلتسين "شراكة استراتيجية" مع زيمين، ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في يوليو، قام يلتسين بتعزيز العلاقات مع الصين لإضعاف نفوذ المنافس الشيوعي جينادي زبوجانوف. كما تمت إعادة هيكلة المناصب الوزارية داخل الحكومة الروسية أيضاً والتي ساعدت على اتباع سياسة خارجية أكثر ودية مع الصين⁽³⁸⁾. وعندما حل إيفجيني بريماكوف محل أندريه كوزيريف الموالي للغرب بشكل علني كوزير لخارجية الاتحاد الروسي في يناير/كانون الثاني من عام 1996، أصبح المسرح ممهداً لإعادة الارتباط الجوهري مع الاصدقاء القدامى مثل الهند، وكوريا الشمالية، والصين. تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الارتباط الآسيوي من خلال اتباع استراتيجية بريماكوف المتمثلة في تشكيل مثلث استراتيجي بين الصين وروسيا والهند في عام 1998⁽³⁹⁾.

ومع ذلك، على الرغم من أن العلاقات السياسية كانت تقترب أكثر فأكثر، إلا أن العلاقات الاقتصادية ركبت خلال منتصف التسعينيات وكان ذلك بسبب إدخال متطلبات التأشيرة للحد من الهجرة الجماعية مما أدى في نهاية المطاف إلى انخفاض التجارة بنسبة 40% في النصف الأول من عام 2004. انتعشت التجارة الثنائية إلى حد ما في عام 1995 ولكنها ظلت عند حدود 5-7 مليار دولار لبقية العقد. في الواقع، مع انتهاء فترة رئاسة يلتسين، بلغ إجمالي التجارة الثنائية 6 مليارات دولار فقط.

وكان للسقوط الحر للاقتصاد الروسي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13% في عام 1991، و 19% في عام 1992، و 12% في عام 1993، و 15% في عام 1994، سبباً في تفاقم المشكلة. ولم يساعد ذلك روسيا في تأكيد نفسها دولياً. وكما قال لويل ديتمير، شهدت هذه الفترة تحول روسيا من "عدو ثنائي القطب إلى اللاكيان الدبلوماسي". "وفي الوقت نفسه، شهدت الصين معدلات نمو مزدهرة مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.2% في عام 1991، و 14.2% في عام 1992، و 13.5% في عام 1993، و 12.6% في عام 1994، كما تزامن التدهور الاقتصادي في روسيا مع تدخل القوى الغربية في الفضاء السوفييتي السابق (42).

ومع انضمام ست دول سوفييتية سابقة إلى مجلس أوروبا واقتراح منظمة حلف شمال الأطلسي توسيع المنظمة لتشمل ثلاث دول في أوروبا الشرقية، أصبحت روسيا تدريجياً أكثر حذراً بشأن النفوذ الغربي المتزايد. ومع تدخل حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة في كوسوفو في عام 1999، والذي افتقر إلى إرادة سياسية قوية. وبتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أصبحت الصين وروسيا تشعران بقلق متزايد إزاء ممارسة الولايات المتحدة للنزعة الأحادية (43). إن "القصف العرضي" الذي قامت به الولايات المتحدة للسفارة الصينية في بلغراد لم يقلل من هذه التوترات القائمة بالفعل. كما أدت أحداث أخرى في هذا الوقت إلى التقارب بين بكين وموسكو، بما في ذلك صعود التطرف الإسلامي في آسيا الوسطى والشيشان. حيث واجهت حملة القمع التي قامت بها موسكو واستخدام الأساليب القمعية في الشيشان انتقادات دولية متزايدة، خاصة من الغرب، وكان دعم الصين لحق روسيا في عدم التدخل في الشؤون الداخلية مفيداً. ويمكن للصين بدورها أن تتعامل مع هذا الأمر بالنظر إلى الإدانات الدولية التي تواجهها بعد أحداث ميدان تيانانمين العنيفة. وينبغي النظر إلى العلاقات التي أقيمت في منتصف وأواخر التسعينيات في هذا السياق. وعلى هذا فإن التقييم السليم للعلاقات الصينية الروسية يشير إلى أنها كانت أكثر تفاعلاً من كونها استباقية، وظهرت باعتبارها استجابات مرنة للسياسات الغربية أكثر من كونها نتيجة للحاجة المتصلبة لبعضها البعض، على الرغم من صعوبة الفصل بين هذه العلاقات تحليلياً لأنها تعزز بعضها البعض (44).

ثانياً: الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية

كانت العلاقات الصينية الروسية تتعمق قبل الأزمة الأوكرانية. بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الصين وروسيا تنظران إلى بعضهما البعض كشركاء أمنيين محتملين، في حين أن موارد الطاقة الروسية واحتياجات الطاقة الصينية جعلت الشراكة الاقتصادية طبيعية أيضاً. وزادت الصين وروسيا من تعاونهما العسكري

بشكل كبير في أعقاب التدخلات الروسية في سوريا وأوكرانيا. كما أدى فرض العقوبات من قبل العديد من الدول الغربية بعد غزو أوكرانيا عام 2014 إلى زيادة ملحوظة في العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين⁽⁴⁵⁾. بحلول عام 2019، كانت روسيا والصين قد أقامت شراكة عميقة كانت بمثابة تحالف صريح تقريباً⁽⁴⁴⁾. ومن المرجح أن تؤدي عزلتها السياسية والاقتصادية الأعظم عن أوروبا والولايات المتحدة إلى إرغام روسيا على مزيدا من التحول تجاه الصين. ومن الممكن أن يظهر هذا المحور على المستويين الاقتصادي والعسكري.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون على نحو متزايد على قطع العلاقات المالية مع روسيا والمؤسسات الروسية، في حين تعمل أوروبا على تقليل اعتمادها على المواد الزراعية والمواد الخام الروسية، وأهمها الغاز الطبيعي، مما يرغم روسيا على إيجاد أسواق مالية وتصديرية بديلة. وفي حين أن بعض هذه الصادرات قد ينتهي بها الأمر في مكان آخر، بما في ذلك الهند، فإن الصين توفر ذلك سوق أكبر للسلع الروسية وبديل أكثر قوة للنظام المالي الغربي. ومن الناحية العسكرية، تعتمد أنظمة الأسلحة الروسية إلى حد كبير على واردات التكنولوجيا المتقدمة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وتقوم روسيا حالياً بتحديث قدراتها التقليدية، وهي عملية تبدو أكثر إلحاحاً نظراً لضعف أداء الجيش الروسي في أوكرانيا. وسوف تحتاج روسيا إلى استيراد المكونات المتقدمة اللازمة لاستبدال العتاد المفقود وتحديث الترسانة التقليدية الروسية من مصادر بديلة. والصين هي المصدر الأكثر احتمالاً لهذه المواد، بما في ذلك المعادن الثقيلة والرقائق الدقيقة⁽⁴⁸⁾⁽⁴⁷⁾.

ومن شأن هذه الواردات أن تخفف من تأثير العقوبات على صناعة الدفاع الروسية، لكنها لن تجعلها غير فعالة. وسيظل إنتاج روسيا من الأسلحة المتقدمة يواجه عوائق كبيرة، لأن الرقائق الدقيقة الصينية ليست متقدمة تكنولوجياً بما يكفي لتحل محل أشباه الموصلات التايوانية المتطورة⁽⁴⁹⁾. كما أن ضعف أداء القوات الروسية في أوكرانيا من المرجح أن يزيد من اهتمام روسيا بتعميق التعاون الأمني مع الصين، على الأقل في الوقت الحالي، حيث أن التوازن الخارجي من خلال التحالف بشكل أوثق مع الصين هو الوسيلة الأكثر واقعية لمعالجة الدونية التقليدية الروسية في مواجهة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على المدى القصير.

هناك طريقتان يمكن أن يؤدي من خلالهما الاعتماد الروسي المتزايد على الصين إلى تقويض الأمن القومي الهندي. أولاً، اعتمدت الهند تاريخياً على روسيا كوسيلة ضغط تحد من حدوث وشدة العدوان الصيني تجاه الهند عندما تكون العلاقات الصينية الروسية جيدة، وكعنصر موازن محتمل ضد الصين عندما تكون العلاقات الصينية الروسية سيئة⁽⁵¹⁾⁽⁵⁰⁾. إن روسيا الأقرب إلى الصين قد تكون

أقل موثوقية كمصدر للضغط في بكين، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة محتملة على المواجهة الحدودية المستمرة في لاداخ أو الأزمات المستقبلية على طول الحدود الصينية الهندية. لقد ظلت روسيا محايدة بشأن المواجهة في لاداخ، ولكن ليس هناك ما يضمن أن موقفها لن يتغير في المستقبل. ثانياً، العلاقات الوثيقة بين بكين وموسكو ستمنح الصين تأثيراً أكبر على السياسة الروسية. ومن ثم تستطيع الصين أن تضغط على روسيا لوقف بيع الأنظمة الجديدة أو نقل قطع الغيار إلى الهند. وهذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من القدرات العسكرية الهندية حتى تتمكن الهند من التركيز على موردين آخرين مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل. وبوسع الصين أيضاً أن تضغط على روسيا لحملها على الاعتراف بالمطالبات الصينية بشأن الأراضي المتنازع عليها في شمال وشمال شرق الهند أو تغيير موقفها التقليدي المؤيد للهند بشأن كشمير. وعلى نحو متصل، يمكن للصين التأثير على روسيا لزيادة شراكتها مع باكستان، خاصة في مجال الطاقة، حيث استثمرت الصين في تطوير الاقتصاد الباكستاني والبنية التحتية كجزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية⁽⁵²⁾.

ومن الممكن أن يؤدي التحالف الوثيق بين روسيا والصين إلى زيادة اعتماد الهند على الولايات المتحدة. إن عدم ثقة الهند في الولايات المتحدة ينبع جزئياً من التحالف الأمريكي مع منافسي الهند، تماماً كما ستفعل روسيا إذا أصبحت متحالفة بشكل متزايد مع الصين. وسوف تحتاج الهند إلى موازن خارجي جديد لمواجهة باكستان والصين. إن المزيد من التحالف بين الصين وروسيا من شأنه أن يزيد من أهمية الحوار الأمني الرباعي بالنسبة للأمن الهندي، حيث تشكل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا خيارات طبيعية لتحقيق التوازن ضد محور محتمل بين الصين وروسيا وباكستان. ومن المحتمل أن يؤدي التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة إلى إلحاق ضرر أعظم في الأمد البعيد بالعلاقات بين روسيا والهند⁽⁵³⁾.

أن هذا السيناريو هو نتيجة محتملة للغزو الروسي لأوكرانيا، إلا أنه غير مضمون. وقد تتعب روسيا بسرعة من كونها الشريك الأصغر في التحالف الروسي الصيني. وربما تكون روسيا قادرة على الحفاظ على علاقاتها التسليحية المهمة مع الهند، مما يمنحها الحافز للحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الصين والهند، إن أمكن. إن المصلحة المشتركة بين روسيا والصين والهند في تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب سوف تظل قائمة ومن الممكن أن تخفف من حدة التوترات بين هذه البلدان الثلاثة، حتى ولو لم تمنعها تماماً.

المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية-الهندية بعد الحرب الاوكرانية

أولاً: لمحة تاريخية عن تطور العلاقات الصينية – الهندية

بدأت علاقات الصين مع الهند خلال السنوات الأولى من الحرب الباردة. ومن المعروف أن علاقات الصين مع روسيا، ثم الاتحاد السوفييتي، أظهرت طابعاً ثنائياً القطب. لقد تحولوا من كونهم "إخوة" في الخمسينيات إلى أعداء بعد عقد واحد فقط. وفي المقابل، تحركت علاقات الهند مع الاتحاد السوفييتي في الاتجاه المعاكس. وكانت موسكو حذرة في البداية من نيودلهي، لكن البلدين اقتربا من بعضهما البعض بحلول السبعينيات، ويرجع ذلك جزئياً إلى دعم أمريكا لباكستان، عدو الهند في جنوب آسيا. وكان شراء نيودلهي للمعدات العسكرية السوفييتية حجر الزاوية في هذه العلاقة. وبعد الحرب الباردة، تغيرت الولاءات مرة أخرى وأصبحت علاقات الصين مع الولايات المتحدة مثيرة للجدل بشكل متزايد بعد أن أرسلت سفنها الحربية إلى مضيق تايوان خلال اختبارات الصواريخ الصينية عام 1996 هناك، وتدهورت أكثر بعد حادث طائرة التجسس عام 2001 في بحر الصين الجنوبي. ونتيجة لذلك، وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصين تنظر إلى روسيا باعتبارها أداة توازن مفيدة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن بكين وموسكو لا تزالان تتنافسان على النفوذ في آسيا الوسطى، إلا أن الصين عمقت علاقاتها العسكرية وأبرمت عدة صفقات طاقة جديدة مع روسيا. ومنحت هذه الصفقات الصين مصدراً للطاقة خارج النفوذ الأميركي، وروسيا عميلاً متزايداً لنفطها وغازها.

وفي الوقت نفسه، واصلت الهند علاقتها الوثيقة مع روسيا بعد الحرب الباردة، وكان من أحد الأسباب التي دفعت نيودلهي إلى ذلك هو ميزانياتها العسكرية المحدودة خلال التسعينيات وبالتالي نفورها من التغييرات الكبرى في سلاسل التوريد العسكرية لديها. وهناك سبب آخر يتعلق بالمتاعب الدائمة التي تواجهها الهند فيما يتعلق بالمشتريات العسكرية. وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استأجرت الهند غواصتين هجوميتين روسيتين وعملان بالطاقة النووية من طراز أكو لا لتجهيز غواصتها بالكامل. وقريباً ستصبح مجموعتين قتاليتين من حاملات الطائرات. في الواقع، بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تم تسليط الضوء العالمي على اعتماد الهند على الأسلحة الروسية. كما كانت المخاوف بشأن الصين هي الدافع وراء توجه الهند تجاه روسيا. خلال النصف الأخير من الحرب الباردة، أصبح الاستراتيجيون الهنود ينظرون إلى الاتحاد السوفييتي باعتبارها حليفاً رئيسياً ضد الصين. ففي نهاية المطاف، كانت بكين وموسكو على خلاف شديد. وعلى هذا فإذا اندلعت الحرب بين الصين والهند على طول حدودهما المتنازع عليها والتي يبلغ طولها 2167 ميلاً،

فمن المنطقي أن تتوقع الهند المساعدة من الاتحاد السوفييتي . على أقل تقدير، حيث يستطيع الاتحاد السوفييتي حشد قواته على حدوده مع الصين لتحديد الفرق الصينية بالقرب من الشرق الأقصى السوفييتي، وبالتالي تقليل عدد القوات التي يمكن أن ترسلها بكين ضد الهند. وبما أن التوترات بين الصين والهند لم تتبدد بالكامل قط، فإن استمرار علاقات نيودلهي الودية مع موسكو بدا وكأنه خيار حكيم (54).

ولا يزال مثل هذا التفكير يدخل في الحسابات الاستراتيجية الصينية والهندية، ولكن ضمن سياق جديد. وقد منح النمو الاقتصادي الصيني ومبادرة الحزام والطريق نفوذاً سياسياً جديداً في جنوب آسيا. وبعد ثلاثة عقود من النفقات الدفاعية المتزايدة، تستطيع الصين الآن أن تتباهى بجيش من الطراز العالمي يضم ثلاث حاملات طائرات، والعديد من الغواصات الهجومية التي تعمل بالطاقة النووية، وعشرات الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس، ومئات من الصواريخ الباليستية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الصين ببناء شبكة واسعة من الطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات للسماح لها بنشر قواتها بسرعة على حدودها في منطقة الهيمالايا. وفي الوقت نفسه، أصبحت الصين متشككة على نحو متزايد في علاقات الهند الناشئة مع الولايات المتحدة، وخاصة بعد الاتفاق النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند في عام 2008، وارتباط الهند بالدالاي لاما، الزعيم الروحي للتبت (55).

وعلى الجانب الآخر من جبال الهيمالايا، كانت الهند تدرك تمام الإدراك التقدم الاستراتيجي الذي حققته الصين. وفي وقت مبكر من عام 2010، حذر رئيس الوزراء السابق مانموهان سينغ من أن "الصين ترغب في الحصول على موطئ قدم في جنوب آسيا". وأصبحت مثل هذه المخاوف أكثر حدة مع مرور الوقت. وبحلول عام 2023، سوف يلاحظ رئيس أركان الجيش الهندي علناً أن "الصين تبدي على نحو متزايد استعدادها لاستعراض قوتها العسكرية... في جوارنا المباشر". ومن المؤسف بالنسبة للهند أنها تكافح من أجل مواكبة جارتها الشمالية. وكان النمو الاقتصادي في الهند أقل اتساقاً من النمو في الصين. ونتيجة لذلك، كانت نيودلهي أبطأ في تحديث جيشها. كما استغرقت الهند وقتاً أطول بكثير لبناء البنية التحتية اللوجستية التي من شأنها أن تمكنها من نقل قواتها بسرعة إلى حدودها مع الصين. والواقع أن التعويض عن هذا النقص كان أحد الأسباب التي دفعت الجيش الهندي إلى اتخاذ القرار برفع وترسيخ الفيالق الضارب الجبلي السابع عشر الجديد في ولاية البنغال الغربية المجاورة (56).

الحسابات الاستراتيجية لكلا الجانبين ليست تدريبات عسكرية فحسب، بل تعدت ذلك الى حد المناوشات الحدودية بين الصين والهند من حيث العدد والكثافة على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك اشتباك عام 2020 الذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا وحادث آخر في عام 2022. وبينما قد لا يسعى أي من الطرفين إلى صراع مفتوح، فإن احتمال نشوب صراع حقيقي هو أمر محتمل. وقد ألمح القادة الصينيون، الذين ظلوا لفترة طويلة ينظرون إلى الهند ببعض الازدراء، إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضدها إذا لم تصحح ما تعتبره الصين من أخطاء الهند⁽⁵⁷⁾.

ثانيا: العلاقات الصينية-الهندية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا

تعكس الاستنتاجات الأولية حقيقة مفادها أن عواقب الحرب بين روسيا وأوكرانيا هي في الأساس من الدرجة الثانية، أو غير مباشرة. فهي تعتمد على متغيرات تدخلية مهمة يمكن إغراقها بتأثير محددات أخرى غير ذات صلة بالعلاقات بين الصين والهند، مثل الحوادث الحدودية الجديدة أو النزاعات الدبلوماسية الأخرى. كما أنها تعتمد على افتراضات ربما تكون غير صحيحة حول النتيجة المحتملة للحرب نفسها، وخاصة التوقعات بأن الحرب سوف تقلل من قوة روسيا واستقلالها. ومع ذلك، فمن الأصعب تصور مستقبل يؤدي فيه الغزو الروسي لأوكرانيا إلى علاقات أوثق أو أكثر تعاوناً بين الصين والهند أكثر من أي دولة أخرى. وهو ما يؤدي إلى تدهور العلاقات بينهما، على الرغم من التشابه السطحي بين ردود أفعال نيودلهي وبكين الدبلوماسية الأولية على الغزو الروسي لأوكرانيا⁽⁵⁸⁾.

وعلى الرغم من التوقعات الأولية الواسعة النطاق بأن الجيش الروسي المتفوق سيحقق نصراً سريعاً في أوكرانيا، فإن أشهر الحرب تظهر بوضوح العكس. وتدفع موسكو ثمناً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً باهظاً لقرارها الغزو. إن العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للقوة الروسية تكاد تكون مؤكدة لإثبات طويلة الأمد. إن خسائر روسيا العسكرية مرتفعة بالفعل وستقيد قدرتها على القتال في مسارح أخرى لسنوات قادمة. وتقدر المخابرات البريطانية عدد الضحايا بنحو 50 ألفاً بحلول نهاية يونيو 2022، مع مقتل 15 ألفاً أثناء القتال⁽⁵⁹⁾ وبحلول نهاية مايو/أيار من العام نفسه، شملت الخسائر المادية الروسية أكثر من 700 دبابة، و 1300 مركبة مدرعة، و 27 طائرة ثابتة الجناحين⁽⁶⁰⁾.

على الرغم من أن العقوبات المالية والاقتصادية الدولية لم يكن لها تأثير واضح على عملية صنع القرار في موسكو في زمن الحرب وبواسطة بعض المقاييس، مثل قيمة الروبل، كان أداء الاقتصاد أفضل مما كان متوقعاً، ومن المرجح أن تكون العواقب الأوسع مدمرة. في 27 يونيو 2022، تخلفت روسيا عن سداد سندات الدولية للمرة الأولى منذ عام 1918⁽⁶¹⁾. لقد أدت الهجرة الجماعية للشركات

الغربية والموظفين الروس المدربين تدريباً عالياً إلى القضاء على 15 عاماً من المكاسب الاقتصادية، ومن المرجح أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 15% في عام 2022. وإذا استمر الأمر، فإن انسحاب الشركات الغربية والوصول إلى التكنولوجيات سيثقل قدرة روسيا على المنافسة في الاقتصاد العالمي. يمكن لمبيعات الطاقة الروسية أن تبقي الدولة واقفة على قدميها، ولكن إذا أقام المشترون الأوروبيون علاقات توريد جديدة، فسوف تواجه روسيا خسارة مستمرة في الإيرادات ويمكن أن تفقد مكانتها باعتبارها قوة عظمى في مجال الطاقة⁽⁶²⁾.

ومن الناحية السياسية، أدى العدوان الروسي حتى الآن إلى توحيد خصومها في حلف شمال الأطلسي، بل ودفع فنلندا والسويد إلى السعي للحصول على العضوية في هذا التحالف بعد عقود من الحياد. وتجد موسكو نفسها معزولة عن أوروبا والعديد من الأجزاء الأخرى الصديقة للولايات المتحدة في العالم أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة. وقد حد هذا الإجماع السياسي من امتناع عشرات الدول عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة المبكرة التي تدين روسيا، ويمكن أن يتبدد بمرور الوقت، لكن الحرب أضعفت بالفعل مكانة موسكو ونفوذها على المستوى الدولي. كما تسارع ضعف روسيا وعدائها تجاه الولايات المتحدة وحلفائها. وهو اتجاه طويل الأمد نحو تحالف استراتيجي أعمق بين الصين وروسيا، إن لم يكن تحالفاً رسمياً بعد. قبل فترة طويلة من الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت العلاقات بين موسكو وبكين أفضل من أي وقت آخر في التاريخ الحديث، وتضمنت علاقات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ودبلوماسية قوية⁽⁶³⁾.

كانت الدوافع الرئيسية وراء هذه العلاقات الودية هي النفور المشترك من النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والانجذاب الذي شعرت به أيضاً العديد من الأنظمة الاستبدادية الأخرى في العالم إلى عالم متعدد الأقطاب أقل تعريفاً بالقيم والمصالح الأمريكية أو الغربية، حيث أن هذه الدول ستكون أقل عرضة للنفوذ الأمريكي. لكن هذه العلاقات لم تخلو من نقاط الاحتكاك أو الخلاف حتى عام 2019، عندما انحاز دبلوماسيون صينيون بارزون إلى منطقة "الذئب المحارب"، بينما كانت بكين تميل إلى اتباع نهج دولي أكثر حذراً، على الأقل مقارنة بموقف روسيا العدواني الصارخ المناهض للغرب وجهودها النشطة لتقويض الولايات المتحدة في الداخل وعلى المستوى الدولي. وشملت الجوانب الأخرى في العلاقة بين الصين وروسيا التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى،⁽⁶⁴⁾ حيث لعبت موسكو على مدى أجيال الدور المهيمن، ولكن حيث كان النفوذ الاقتصادي المتنامي للصين يشترى نفوذاً سياسياً أكبر أيضاً. وبالنظر إلى تطلعات بوتين لروسيا لإعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى، فإن العديد من المحللين الخارجيين، بما في ذلك البعض في الداخل الهند اقترحت أن

العلاقات بين روسيا والصين ستكون لها حدود طبيعية، لأن موسكو لن تتولى أبداً عن طيب خاطر دور الشريك الأصغر لبكين .

ومع ذلك، فإن البيان المشترك الصادر في 4 فبراير 2022 عن الرئيسين فلاديمير بوتين وشي جين بينغ في أولمبياد بكين كان بمثابة ذروة جديدة للشراكة بين الصين وروسيا. وقالت إن "العلاقات الجديدة بين الدولتين بين روسيا والصين تتفوق على التحالفات السياسية والعسكرية في حقبة الحرب الباردة"، وأضافت أن "الصدقة بين الدولتين ليس لها حدود، ولا توجد مجالات تعاون محظورة . وقبل الغزو الروسي لأوكرانيا بأسابيع فقط، كان هذا البيان قد حبس الصين فعلياً في دور داعم، سواء كانت بكين قد أيدت سرّاً خطط موسكو الحربية أم لا (65). في مناسبات متعددة، بما في ذلك خطاب شي جين بينغ في 21 أبريل/نيسان 1922 في منتدى بواو، انتقد قادة الصين والمتحدثون الرسميون العقوبات الغربية ضد روسيا. بالإضافة إلى ذلك، حصلت الصين على أربعة أصوات مهمة على الأقل في الأمم المتحدة لصالح موقف روسيا، مما أدى بشكل متكرر إلى حماية روسيا من الإدانة الرسمية ومعارضة إخراج روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة(66).

بشكل عام، قد يوفر دعم الصين لروسيا في زمن الحرب نفوذاً أكبر لبكين في علاقة كانت مائلة بالفعل لصالحها بطرق مهمة قبل الحرب، كانت الصين بالفعل أكبر مشتري للطاقة الروسية، حيث كانت تستورد ما يقرب من 20% من إجمالي صادرات النفط الروسي (68)(67). وبحلول يوليو 2022، ارتفعت هذه النسبة إلى 25%، وأصبحت روسيا أكبر مورد للنفط الصيني. وبالمثل، كانت روسيا تعتمد بشكل كبير على أشباه الموصلات والإلكترونيات الاستهلاكية والدوائر المتكاملة الصينية قبل الحرب. كما هو الحال في الخدمات المالية، كانت الشركات الصينية حتى الآن مترددة في انتهاك العقوبات الغربية، مما يترك روسيا في مأزق. وبالنظر إلى المستقبل، تلوح في الأفق أسئلة حول ما إذا كانت الصين قد تفعل ذلك وكيف اختيار مساعدة روسيا في هذه المجالات، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي تكلفة ستتحملها موسكو. وعملت الصين وروسيا معاً خلال فترات سابقة من العقوبات الغربية. ففي أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، على سبيل المثال، وقع البلدان على مجموعة واسعة من صفقات الطاقة والخدمات المصرفية والاتصالات لمساعدة روسيا في التغلب على العقوبات الغربية(69).

ولعبت الصين دوراً مماثلاً مع إيران عندما واجهت عقوبات دولية صارمة بسبب برنامجها النووي، في ظل إدارة أوباما قبل إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة ثم خلال إدارة ترامب بعد انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من هذا الاتفاق. وقامت الصين ببناء حلول متواضعة ولكنها مهمة للعقوبات، مثل بنك كونلون، الذي مكّن من التدفق المستمر للمعاملات التجارية والمالية بالإضافة

إلى تبادل التكنولوجيا بين الصين وإيران⁽⁷⁰⁾. ومن خلال الحفاظ على العلاقات التجارية والمالية مع إيران خلال فترات العقوبات الدولية، عززت بكين نفوذها الاقتصادي النسبي مع طهران. وتُرجم ذلك إلى الوصول إلى كبار القادة الإيرانيين والتأثير عليهم، والذين تخدم مصالحهم بشكل مباشر العلاقات التجارية الصينية. ومن الممكن أن تتبنى الصين نهجاً مماثلاً مع روسيا من خلال الحفاظ على العلاقات التجارية وتطوير الأدوات المالية المستقلة اسماً عن المخاوف الصينية الأخرى، وبالتالي تمكين المعاملات الأخرى في قطاعات بما في ذلك الطاقة والتكنولوجيا والاتصالات. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نبالغ في تقدير قدرة الصين على تحويل نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ دبلوماسي، وذلك لثلاثة أسباب.

فأولاً، كان النهج الذي تتبناه الصين في إدارة شؤون الحكم الاقتصادي يتسم في كثير من الأحيان بالحدز. وفي المثال الإيراني، أدركت الشركات الكبرى في الصين أن علاقاتها التجارية الأكثر أهمية ظلت خارج إيران، وبالتالي أبقت على مسافة بعيدة عن الأسواق الإيرانية لتجنب التعرض للعقوبات الدولية. وقد حد هذا من قدرة الصين على خرق العقوبات من وجهة نظر إيران وقص من قوة نفوذ بكين. ويمكن أن ينطبق الشيء نفسه على روسيا⁽⁷¹⁾⁽⁷²⁾. ثانياً، تميل بكين إلى الحد من طلباتها الدبلوماسية من شركائها الاقتصاديين. عادة ما تعطي الصين الأولوية للقضايا ذات الأهمية الكبيرة لبكين ولكنها ذات أهمية أقل نسبياً لشركائها، مثل الوضع الرسمي الذي يمنحه هؤلاء الشركاء لتايوان أو تصريحاتهم حول قمع الصين لمواطنيها الأويغور. ولا يوجد دليل، على سبيل المثال، على أن بكين حاولت استخدام نفوذها لدى طهران لتغيير سياساتها العدائية تجاه شركاء بكين التجاريين الآخرين في الشرق الأوسط، مثل المملكة العربية السعودية أو إسرائيل. وبالمثل، قد لا تحاول الصين أبداً الضغط على روسيا بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة لموسكو. ثالثاً، عندما نشرت الصين مجموعة من أدوات إدارة الحكم الاقتصادي القسري، من دبلوماسية فخ الديون إلى دبلوماسية القيود التجارية، كانت النتائج السياسية مختلطة. وحتى القوى الأصغر والأضعف أظهرت قدرة كبيرة على مقاومة ضغوط بكين. على سبيل المثال، الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الصين على كوريا الجنوبية في أعقاب نشر نظام الدفاع الجوي الأمريكي على ارتفاعات عالية. وقد أثار هذا رد فعل عنيف وقوي أدى في نهاية المطاف إلى تحفيز المزيد من التعاون الكوري مع الولايات المتحدة واليابان وشركاء إقليميين آخرين⁽⁷³⁾. ومن الممكن أن تتفاعل روسيا، بطموحاتها ذات الأهمية العالمية والهيمنة الإقليمية، بشكل أكثر سلبية مع الإكراه الاقتصادي الصيني.

إن اعتماد موسكو المتزايد على الصين سيمنحها حوافز جديدة للانتباه. ويتوقع المراقبون أن تتمكن الصين من استخدام نفوذها الفريد بشكل مباشر أو غير مباشر لانتزاع مجموعة من التنازلات من

روسيا، بما في ذلك شروط أكثر ملاءمة بشأن خط أنابيب غاز جديد بين سيبيريا والصين، والحصول على أسلحة روسية متطورة، والوصول التفضيلي إلى روسيا. القطب الشمالي، واستيعاب المصالح الأمنية الصينية في آسيا الوسطى، ودعم مواقف الصين في نزاعاتها الإقليمية المختلفة. بل ويمكن لموسكو أن تتخذ خطوات استباقية لتعزيز أهداف الصين، دون طلب صريح أو تحركات قسرية من جانب بكين. ومع استمرار الحرب، فإن كيفية تطور العلاقات الثنائية بين الصين والهند مع روسيا تشكل أهمية كبيرة، ليس فقط بالنسبة لجهود موسكو الحربية، بل وأيضاً بالنسبة للعلاقات بين الصين والهند في آسيا. وقد امتنعت كل من الصين والهند عن انتقاد الغزو الروسي وساعدتا في تخفيف تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا. لكن الاختلاف في كيفية رؤية موسكو لما ستكسبه من البلدين يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على ما يمكن أن تفعله إذا وضعت في موقف حيث يتعين عليها الاختيار بينهم، والوضع في هذا الموقف ليس مفهوماً نظرياً، نظراً للتوترات القائمة بين الصين والهند.

على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، أصبحت العلاقات الصينية الهندية أكثر تنافسية وفتكاً. ومن الممكن أن تتفاقم التوترات بشكل أكبر بسبب نزاعاتها الحدودية. وإذا فضلت روسيا صراحة أو ضمناً أحدهما على الآخر، فإن ذلك قد يغير توازن القوى بين العملاقين القاريين في آسيا ويؤدي هذا إلى المزيد من التوترات في المنطقة. في ظل هذه الخلفية، أقامت الصين والهند علاقاتهما مع روسيا بعد غزوها لأوكرانيا عام 2022 وعلى السطح، بدا الأمر وكأن الصين والهند اتبعتا سياسات مماثلة في التعامل مع روسيا والغرب. فقد امتنع كل منهما عن إدانة روسيا، واستمررا في التجارة معها، ونأى بنفسه عن الرد القوي من جانب الغرب. لكن الصين ذهبت إلى أبعد من ذلك. وسمحت لشركاتها المملوكة للدولة ببيع التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج لروسيا، بما في ذلك أشباه الموصلات التي يمكن استخدامها في المعدات العسكرية. في الواقع، ضاعفت الصين صادراتها من أشباه الموصلات إلى روسيا خلال عام 2022 ولا شك أن هذا كان موضع تقدير في موسكو⁽⁷⁴⁾.

لقد اتخذت الهند مساراً مختلفاً بعض الشيء تجاه روسيا. وعززت بشكل حاد مشترياتها من السلع الروسية، من الأسمدة إلى الصلب. والجدير بالذكر أن الهند تحولت من كونها مستورداً لا يُذكر للنفط الروسي في عام 2021 إلى كونها الأكبر في عام 2022 ولم تمر فورة الشراء الهندية دون أن يلاحظها أحد في موسكو أو الغرب. والواقع أن الزعماء الهنود شعروا بالغضب إزاء الانتقادات الغربية لها. وكما صرحت وزيرة المالية الهندية نيرمالا سيتارامان:

"أود أن أضع المصالح الوطنية لبلادي في المقام الأول وأضع أمن الطاقة في المقام الأول ... فلماذا لا أشتري النفط الروسي؟"

ورغم أن ذلك أثار غضب الولايات المتحدة، فربما رأى القادة الهنود أن واشنطن سوف تتجاهل واردات الهند، مع الأخذ في الاعتبار حاجة أميركا إلى المشاركة الهندية في الحوار الأمني الرباعي. لقد واصلت كل من الصين والهند علاقاتهما مع روسيا على النحو الذي يخدم مصالحهما الوطنية الأوسع. في نهاية المطاف، تريد الصين منع أوكرانيا من هزيمة روسيا بشكل حاسم، ويرجع ذلك إلى رغبة بكين في وجود حليف قوي بما يكفي ليكون مفيداً في منافستها ضد الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، ترغب الهند في أن تكون روسيا قوية بالدرجة الكافية للعمل بشكل مستقل عن الصين وقادرة على المساعدة في منعها من التحول إلى القوة المهيمنة في آسيا⁽⁷⁶⁾⁽⁷⁵⁾. وقد استفادت روسيا من علاقاتها مع كل من الصين والهند. ومع ذلك، كلما طال أمد الحرب الروسية الأوكرانية (والعقوبات الاقتصادية الغربية المصاحبة لها)، كلما زاد اعتماد روسيا عليها. ومن المؤكد أن روسيا لا تفضل التخلي عن أي منهما. في الواقع، ترغب موسكو في أن تصبح بكين ونيودلهي صديقتين. ولكن انعدام الثقة العميق الذي يقسم الصين والهند يجعل هذا الأمر غير مرجح. وإذا اندلع صراع مفتوح بين البلدين، فمن المرجح أن يناشد الجانبان روسيا للحصول على الدعم. ومن ثم، فمن الحكمة أن يفكر الطرفان فيما قد تفعله روسيا في هذا الموقف⁽⁷⁷⁾⁽⁷⁸⁾.

في النهاية، فإن العلاقات الثنائية الوثيقة بين الصين وروسيا من الممكن أن تشجع بكين على ملاحقة مصالحها بقوة أكبر في جنوب آسيا، سواء على حدودها المتنازع عليها في منطقة الهيمالايا أو مع جيران الهند المحيطين. وهذا أيضاً من شأنه أن يغير ميزان القوى بين الصين والهند ويؤدي إلى توترات إقليمية أكبر. وفي حين سعت الهند إلى التعامل مع مثل هذا الاحتمال من خلال علاقات أكثر دفئاً مع أستراليا واليابان والولايات المتحدة، بين دول أخرى، فإن احتضان نيودلهي للغرب كان بطيئاً للغاية، ومن المرجح أن يكون ذلك نتيجة لعدم ثقة الهند التقليدية في الغرب. ولكن بالنظر إلى مدى التقارب بين الصين وروسيا في الحرب الروسية الأوكرانية، فقد ترغب نيودلهي في تسريع وتيرة الحرب.

الخاتمة :

أثرت حرب أوكرانيا بشكل كبير على العلاقة بين الصين والهند، مما أدى إلى بداية فترة من إعادة المعايير الدقيقة وإعادة التقييم الاستراتيجي. وقد كشف الصراع عن نقاط ضعف مشتركة ومصالح متباينة، مما دفع البلدين إلى الإبحار في مشهد معقد من الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية. لقد حافظت الهند والصين، باعتبارهما قوتين آسيويتين رئيسيتين، تاريخياً على علاقة تتسم بمزيج من التعاون، والمنافسة، والتوترات العرضية. ومع ذلك، أضافت الأزمة الأوكرانية أبعاداً جديدة لتفاعلاتهم، مما أجبرهم على إعادة تقييم تحالفاتهم التقليدية وأولوياتهم الاستراتيجية. فمن ناحية، سلطت حرب أوكرانيا الضوء على أهمية أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي لكل من الهند والصين. وباعتبارها مستوردة رئيسية للطاقة، فإنها تدرك تمام الإدراك الاضطرابات المحتملة في أسواق الطاقة العالمية وتأثيراتها على نموها الاقتصادي واستقرارها. وقد استلزم هذا الضعف المشترك مناورات دبلوماسية حذرة حيث يسعى كلا البلدين إلى حماية إمداداتهما من الطاقة مع تخفيف المخاطر التي يشكلها الصراع.

ومن ناحية أخرى، سلطت الأزمة الأوكرانية الضوء أيضاً على المصالح الاستراتيجية المتباينة والتحالفات بين الهند والصين. فقد أدت شراكات الهند المتعمقة مع القوى الغربية وسياستها التقليدية المتمثلة في عدم الانحياز إلى تحولات طفيفة في موقفها تجاه روسيا، في حين أعادت الصين تأكيد دعمها لموسكو وشددت على مبادئ السيادة وعدم التدخل. وتعكس هذه الاختلافات حقائق جيوسياسية أوسع نطاقاً وتسلط الضوء على التعقيدات التي تتسم بها العلاقات الهندية الصينية في عالم سريع التغير. وعلاوة على ذلك، أكدت حرب أوكرانيا على أهمية الاستقرار الإقليمي والتعددية بالنسبة لكل من الهند والصين. وباعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن لديهم مصلحة راسخة في منع تصعيد الصراعات وتعزيز الحوار والتعاون في إطار المؤسسات القائمة. ومن خلال الاستفادة من منصات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، تستطيع الهند والصين المساهمة في السلام والاستقرار الإقليميين في حين تعملان على تعزيز مصالحهما الخاصة.

في الختام، في حين جلبت حرب أوكرانيا تحديات وتعقيدات جديدة للعلاقة بين الصين والهند، فقد وفرت أيضاً فرصاً للمشاركة البناءة والحوار. وبينما تبحر الهند والصين في النظام العالمي المتطور، فيتعين عليهما أن تعملوا على إيجاد توازن دقيق بين مصالحهما الاقتصادية، وأولوياتهما الاستراتيجية، ومسؤولياتهما الإقليمية. ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم بناء علاقة أكثر مرونة لا تصمد أمام تحديات الحاضر فحسب، بل تضع أيضاً الأساس لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

المراجع

1. Khan, S. M., Khan, M. A., & Altaf, I. (2022). Russia Ukraine Relational Fiasco: Insights and Analysis. *Global Strategic & Security Studies Review*, VII, 7-16.
2. Tsafos, N. (2022). Can Russia execute a gas pivot to Asia? *Centre for Strategic and International Studies (CSIS)*.
3. Ganguly, S., & Mason, M. C. (2019). An Unnatural Partnership? The Future of US-India Strategic Cooperation.
4. Warren, S. A., & Ganguly, S. (2022). India–Russia Relations after Ukraine. *Asian Survey*, 62(5-6), 811-837.
5. Aditi, M. (2022). Russia-Ukraine War: Military Modernization and Operational Challenges for India. *South Asian Voices*, May, 17.
6. Bank, E. I. D. (2012). Department of Commerce. *Growth*, 1(4.66), 1-29.
7. Braun, E., Braun, E., Gyimesi, A., Iloskics, Z., & Sebestyén, T. (2023). Exposure to trade disruptions in case of the Russia–Ukraine conflict: A product network approach. *The World Economy*, 46(10), 2950-2982.
8. Sokhanvar, A., Çiftçiöglü, S., & Lee, C. C. (2023). The effect of energy price shocks on commodity currencies during the war in Ukraine. *Resources Policy*, 82, 103571.
9. Saunders, P. J. (2024). Russia's Global Energy Role: War, Sanctions, and the Energy Transition.
10. Verma, R. (2024). Russia–Ukraine war and India's quest for leading power status. *Global Policy*.
11. Verma, R. (2023). Multi-alignment and India's response to the Russia–Ukraine war. *International Politics*, 1-21.
12. Satpute, P. D. Russia Ukraine conflict: Impact on India and lessons for India.
13. ماخوس منذر. (2022). الطاقة سوق وآفاق أفريقيا وشمال الأوساط الشرق في للنفط السياسي الاقتصاد. (2022). السياسات ودراسة للأبحاث العربي المركز. الدولية.
14. Joshi, V., Pitke, M., Baral, S. K., Dhore, A., Khan, A. H., & Pimplapure, V. (2023). Repercussions of Russia-Ukraine Conflict: Indian Response to Attain Trade and Industrial Sustainability. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 23(12), 17-32.

15. Bagchi, B., Paul, B., & Ghosh, R. (2024). Dynamic effects of crude oil price shocks on stock markets and exchange rates: evidence from major oil importing countries amid Russia-Ukraine conflict. *Global Business and Economics Review*, 30(2), 234-257.
16. Kutcherov, V., Morgunova, M., Bessel, V., & Lopatin, A. (2020). Russian natural gas exports: An analysis of challenges and opportunities. *Energy Strategy Reviews*, 30, 100511.
17. Ganguly, S., & Mason, M. C. (2019). An Unnatural Partnership? The Future of US-India Strategic Cooperation.
18. Mallapaty, S., Padma, T. V., Mega, E. R., Van Noorden, R., & Masood, E. (2022). THE COUNTRIES MAINTAINING RESEARCH TIES WITH RUSSIA. *Nature*, 604, 227.
19. Shukla, A. K. (2021). India—stop looking down on international collaborations. *Nature*, 600(7889), 361-361.
20. Wishnick, E. (2016). Russia in 2015: Putin Seeks Asian Escape from European Chill. *Asian survey*, 56(1), 47-56.
21. Kim, V., & Krauss, C. (2022). Asia is buying discounted Russian oil, making up for Europe's cutbacks. *The New York Times*, 21.
22. Kim, V., Krauss, C., & Troianovski, A. (2022). Western Move to Choke Russia's Oil Exports Boomerangs, for Now. *International New York Times*, NA-NA.
23. Schmall, E., & Reed, S. (2022). India finds Russian oil an irresistible deal, no matter the diplomatic pressure. *New York Times*, 4.
24. Kutcherov, V., Morgunova, M., Bessel, V., & Lopatin, A. (2020). Russian natural gas exports: An analysis of challenges and opportunities. *Energy Strategy Reviews*, 30, 100511.
25. Rekha, C. (2017). *India-Russia Post Cold War Relations: A New Epoch of Cooperation*. Routledge.
26. Kapoor, N. (2019). India-Russia ties in a changing world order: In pursuit of a special strategic partnership. *ORF Occasional Paper*, 218, 1-33.
27. Lalwani, S., & Sagerstrom, T. (2023). What the India–Russia defence partnership means for US policy. In *Survival August-September 2021: Debating US Foreign Policy* (pp. 149-182). Routledge.

28. Rekha, C. (2016). India-Russia Defence Cooperation: Re-Discovering a Long Lost Friend. *National defense aerospace power*, 1-6.
29. De Vergeron, K. L. (2022). *India and the EU: what opportunities for defence cooperation?*. European Union Institute for Security Studies (EUISS).
30. Lalwani, S., & Sagerstrom, T. (2023). What the India–Russia defence partnership means for US policy. In *Survival August-September 2021: Debating US Foreign Policy* (pp. 149-182). Routledge.
31. Chang, F. K. (2023). China’s and India’s Relations with Russia after the War in Ukraine: A Dangerous Deviation?.
32. Raghavan, P. S. (2020). The changing geopolitical landscape of India–Russia relations. In *India’s Great Power Politics* (pp. 227-246). Routledge India.
33. Stallard, K., & Rozman, G. (2023). Sino-Russian Relations Amid the War in Ukraine and Their Reassessment of the International Order. *Korea Policy 2023: Rethinking the Liberal International Order in Asia Amidst Russia’s War in Ukraine*, 1(1), 78-97.
34. Sachdeva, G. (2011). India’s relations with Russia. In *Handbook of India's International Relations* (pp. 213-222). Routledge.
35. صيفي مشاور. (2017). *الباردة الحرب بعد الصينية الروسية الاستراتيجية الشراكة* (Doctoral dissertation, العلاقات والسياسية العلوم كلية: 3 الجزائر جامعة).
(الدولية والعلاقات السياسية العلوم كلية: 3 الجزائر جامعة).
36. المثلث داخل التفاعلات على الصينية-الروسية الاستراتيجية الشراكة تأثير. (2020). فتيحة & فرقاني. الاستراتيجي.
37. م. 1991-2010 للفترة الصينية الروسية العلاقات. (2013). أحمد صداح الحباشنة،.
38. Tremin, D. (2012). *True Partners?: How Russia and China See Each Other*. Centre for European Reform.
39. Bin, Y. (2007, November). In Search for a Normal Relationship: China and Russia Into the 21 st Century. In *China & Eurasia Forum Quarterly* (Vol. 5, No. 4).
40. Wishnick, E. (2001). Russia and China. *Asian Survey*, 41(5), 797-821.
41. Lo, B. (2005). A Fine Balance–The Strange Case of Sino-Russian Relations. *Russie. Cei. Visions*, 1, 1-11.
42. Lukin, A. (2018). A Russian perspective on the Sino-Russian rapprochement. *Asia Policy*, 13(1), 19-25.

43. Kaczmarek, M. (2018). *Russian-Chinese relations in Eurasia: Harmonization or subordination?*. Finnish Institute of International Affairs.
44. Dittmer, L. (2001). The Sino-Russian Strategic Partnership. *Journal of Contemporary China*, 10(28), 399-413.
45. Wishnick, E. (2016). Russia in 2015: Putin Seeks Asian Escape from European Chill. *Asian survey*, 56(1), 47-56.
46. Korolev, A. (2019). On the verge of an alliance: Contemporary China-Russia military cooperation. *Asian Security*, 15(3), 233-252.
47. Jack, D., & Robbie, G. (2022). Western Sanctions Are 'Beginning to Bite' into Russia's Military. *Foreign Policy*, May, 12.
48. Banerjee, V., & Tkach, B. (2022). After Ukraine, Where Will India Buy Its Weapons?. *Warontherocks*. Retrieved from: <https://warontherocks.com/2022/04/after-ukraine-where-will-india-buy-itsweapons>.
49. Williams, L. (2022). Taiwan's Semiconductor Ban Could Spell Catastrophe for Russia. *Investment Monitor*.
50. Tellis, A. J. (2022). What is in our interest?: India and the Ukraine War. *Carnegie Endowment*, April, 25.
51. Jacob, H. (2022). The anatomy of India's Ukraine dilemma. *The Hindu*, 28.
52. Ali, M. (2020). China-Pakistan economic corridor: prospects and challenges. *Contemporary South Asia*, 28(1), 100-112.
53. Chestnut Greitens, S. (2022). China's response to War in Ukraine. *Asian Survey*, 62(5-6), 751-781.
54. Mansingh, S. (1994). India-China relations in the post-Cold War era. *Asian Survey*, 34(3), 285-300.
55. Malik, J. M. (1995). China-India relations in the post-Soviet era: the continuing rivalry. *The China Quarterly*, 142, 317-355.
56. Jain, B. M. (2004). India-China relations: Issues and emerging trends. *The Round Table*, 93(374), 253-269.
57. Siddiqi, F. H. (2012). India-China Relations in the 21 st Century: Impact on Regional and Global Politics. *Pakistan Horizon*, 65(2), 59-72.
58. Guruswamy, M., & Singh, Z. D. (2009). India China Relations: The Border Issues and Beyond.
59. Das, R. N. (2013). *India-China Relations: A New Paradigm*. New Delhi, India.

60. Wasielewski, P. (2022). The Evolving Political-Military Aims in the War in Ukraine After 100 Days. *Foreign Policy Research Institute. Reports Eurasia Progam. June.*
61. Mitzer, S., Janovsky, J., Oliemans, J., & Dan, K. (2022). Attack on Europe: Documenting Russian equipment losses during the 2022 Russian invasion of Ukraine. *Oryx, 30.*
62. Jon, J. (2022). Putin's Crippled Economy Threatens Ability to Rebuild Weakened Military. *Newsweek, May, 10.*
63. Karaian, J. (2022). The Russian Ruble Keeps Rising, Hitting a Seven-Year High. *New York Times, 21.*
64. Strohecker, K., Shalal, A., & Chan, E. (2022). Russia in Historic Default as Ukraine Sanctions Cut Off Payments. *Reuters, June, 27.*
65. Lukin, A. (2018). *China and Russia: The new rapprochement.* John Wiley & Sons.
66. Martin, P. (2021). *China's civilian army: The making of wolf warrior diplomacy.* Oxford University Press.
67. Hua, C. (2014). Foreign Ministry Spokesperson Hua Chunying's Regular Press Conference. *Embassy of The People's Republic of China in the United States of America.*
68. Feng, J. (2022). China Votes with Russia as UN Security Council Smacks Down Ukraine Motion. *Newsweek.*
69. Miller, C. (2024). The Impact of Semiconductor Sanctions on Russia.
70. Belgacem, s., & Murakami, k. (2024). Mitigating The Impact of Covid 19 and The Russian-Ukrainian War on the Semiconductor Industry Strategy Analysis Of Investing In Localizing The Semiconductor Supply Chain in Japan. *global business journal, 10(1), 11-22.*
71. Soldatkin, V. (2014). Russia Signs Deals with China to Help Weather Sanctions. *Reuters.*
72. Markey, D. (2020). *China's Western Horizon: Beijing and the new geopolitics of Eurasia.* Oxford University Press.
73. Kastner, S. L., & Pearson, M. M. (2021). Exploring the parameters of China's economic influence. *Studies in Comparative International Development, 56, 18-44.*

74. Sonnenfeld, J. (2022). Over 1,000 Companies have curtailed operations in Russia—But some remain. *Yale School of Management*, July, 5.
75. Wong, E., & Barnes, J. E. (2022). China asked Russia to delay Ukraine war until after Olympics, US officials say. *New York Times*, 2.
76. Kapoor, N. (2019). *India-Russia relations: Beyond energy and defence*. Observer Research Foundation.
77. Zakharov, A. (2019). *Friends in Need: Whither the Russia-India Strategic Partnership?*. Institut français des relations internationales.
78. Lalwani, S., & Sagerstrom, T. (2023). What the India–Russia defence partnership means for US policy. In *Survival August-September 2021: Debating US Foreign Policy* (pp. 149-182). Routledge.